

المدخل

إعداد

محمد فارح أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الذي أرسل رسوله لبيان الحق، وبدع الخلائق،
وأفهم معاني القرآن من اصطفاه، وصلى الله وسلم على سيد الخلائق
محمد وآله وصحبه أجمعين .

فهذه أسطر قليلة تتعلق بالبلاغة وتتكون على أربعة مباحث:

- سبب تدوين البلاغة.

- ومدحها .

- ومبادئها العشرة .

- والبسمة .

وأرتبها أي المباحث على هذا الترتيب فأقول وبالله التوفيق .

المبحث الأول: في سبب تدوين هذه الفنون .

قال السيد أحمد الهاشمي الأزهرى في هامش كتابه (جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع): اعلم أنه لما احتدم (1) الجدل صدر الدولة العباسية إبان (2) زهو (3) اللغة وعزها في بيان وجوه إعجاز القرآن وتعددت نزعات العلماء في ذلك، ولما قامت سوق نافقة (4) للمناظرة بين أئمة اللغة والنحو أنصار الشعر القديم الذين جنحوا (5) إلى المحافظة على أساليب العرب ورأوا الخير كله في الوقوف عند أوضاعهم وبين الأدباء والشعراء أنصار الشعر الحديث الذين لم يحفلوا (6)

بما درج (7) عليه (8) أسلافهم وآمنوا (9) بأن للحضارة التي عُذُوا (10) بلبانها (11) آثارا غدوا (12) معها في حل من كل قديم، ولما

(1) أي اشتد .

(2) أي أوان

(3) أي حسن اللغة .

(4) أي راغبة .

(5) أي مالوا .

(6) أي لم يبالوا ويعنوا .

(7) أي ذهب .

(8) أي بمعنى إليه .

(9) أي اعتقدوا .

(10) أي حظوا .

(11) أي رضاعها .

(12) أي صاروا .

شجر (1) الخلاف بين أساطين الأدب (2) في بيان جيد الكلام
ورديته دعت (3) هذه البواعث ولفتت (4) أنظار العلماء إلى وضع
قواعد وضوابط يتحاكم إليها الباحثون، وتكون دستوراً (5) للناظرين
في آداب العرب المنشور منها والمنظوم، اهـ ما قاله رحمه الله (6) .

المبحث الثاني: في مدح هذه الفنون ومنزلتها.

ممن مدح هذه الفنون العلامة الصوفي العارف بالله عبد الرحمن
الأخضري صاحب (جوهرة المكنون) فقال في مدحه:

هذا وإن درر البيان وغرر البديع والمعاني

تهدي إلى موارد شريفة ونبد بديعة لطيفة

من علم أسرار اللسان العربي ودرك ما خص به من عجب⁷
عجب⁷

لأنه كالروح للإعراب وهو لعلم النحو كاللباب

(1) أي اضطرب

(2) أي بين الذين أثبتوا الأدب، والأدب هنا الجميل من النظم والنثر .

(3) جواب لما احتدم

(4) بمعنى التفتت

(5) أي قواعد معمولة بمقتضاها .

(6) انظر: ص 36 شركة القدس للنشر والتوزيع .

⁷ أي من عجيب، ومعنى هذه الأبيات أن مسائل فن البيان المشبهة بالدرر ومسائل فني البديع والمعاني المشبهة بالغرر توصل صاحبها إلى معان حسنة بديعة خفية من أسرار اللسان العربي وتوصل أيضاً إلى إدراك معان مخصوصة به من بين الألسن فيا لها من عجب والله أعلم بالصواب.

قوله: لأنه أي المذكور من البيان والبديع والمعاني وقال العلامة الدمنهوري في شرح هذا البيت: ومراده بالإعراب المعرب، ولباب كل شيء خالصه، ومعنى كون هذه الفنون أي مؤداها - أي ما تؤدي إليه من الأسرار - كالروح للمعرب من الكلمات أنها موصولة إلى معرفة المزايا الزائدة على معاني الكلمات الأصلية التي هي من خواص التركيب كالمطابقة لمقتضى الحال، وهذا هو محط نظر البلغاء، فالكلمات المعربة المجردة عن هذه الخواص كالأشباح الخالية عن الأرواح، فليست معتبرة بدونها، كما أن الجسم لا يعتبر بدون الروح، فالخواص للكلمات بمنزلة الأرواح للأشباح، ففي كلامه الحكم على الشيء بحكم مؤداه، ويحتمل أن يكون المراد بالإعراب العلم الباحث عنه وهو النحو، فيكون الحكم على البيان وما معه لا على المؤدي، ويكون المصنف قد جعل له منزلتين الأولى منزلة الروح من الجسم، والثانية منزلة اللباب من القشر، ومراده بهذه الأبيات مدح هذا الفن المتضمن مدح كتابه، وهذا الفن جدير بذلك، إذ لا تدرك دقائق التفسير وما اشتمل عليه من الاعتبار اللطيفة إلا بواسطة مراعاة

هذا الفن - أي فن البلاغة - فهو من أعظم آلات العلوم الشرعية، ولذا كان الاشتغال به فرض كفاية، اهـ ما قاله رحمه الله تعالى (1). ومنهم الحافظ عبد الرحمن السيوطي فقال رحمه الله تعالى في شرح ألفيته (عقود الجُمَان في المعاني والبيان) ولا شك أن علوم البلاغة الثلاثة هي من أعظم آلات الشرع بل ذكر أن كمال الإيمان متوقف عليها لتوقف إدراك إعجاز القرآن، الذي هو معجزة النبي صلى الله عليه وسلم على معرفتها اهـ (2).

فائدة نقل الشيخ بدر الدين الزركشي المتوفى 794هـ في قواعده عن بعض المشايخ أنه كان يقول: (العلوم ثلاثة علم نضج وما احترق وهو علم النحو والأصول، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث) اهـ. نقل عنه السيوطي في الشرح المذكور (1).

(1) انظر: 28-31 مكتبة النور الإسلامية.

(2) ص 43-44.

(1) ص 44.

المبحث الثالث: في المبادئ العشرة

في علم المعاني، والبيان، والبديع .

أولاً: علم المعاني .

المعاني: جمع معنى لغة المقصود، واصطلاحاً التعبير باللفظ عما يتصوره الذهن⁽¹⁾.

حد علم المعاني: فهو أصول وقواعد يعرف⁽²⁾ بها كيفية مطابقة الكلام لمقتضى الحال، بحيث يكون وفق الغرض الذي سيق الكلام له .

وموضوعه: اللفظ العربي من حيث إفادته المعاني⁽³⁾ التي هي الأغراض المقصودة للمتكلم من اللطائف والخصوصيات التي تجعل الكلام مطابقاً لمقتضى الحال .

وفائده: من جهتين:

الأولى: الفهم في إعجاز القرآن الكريم بما خصه الله به من جودة السبك وحسن الوصف وبراعة¹ التركيب ولطف² الإيجاز وبما اشتمل

(1) أو هو الصورة الذهنية من حيث تقصد من اللفظ . (جواهر البلاغة)

(2) مبني للمجهول أي يعرف من حصل تلك القواعد كيفية مطابقة الكلام لمقتضى الحال إلخ .

(3) وهذه المعاني هي الثانية للفظ، أما المعاني الأولى فهي ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب، فهناك ألفاظ ومعان أول ومعان ثانٍ اهـ (تقرير جواهر البلاغة) .

عليه من سهولة التركيب وجزالة³ كلماته وعذوبة ألفاظه وسلامتها وإلى غير ذلك من محاسنه التي أقعدت العرب عن مناهضته⁴ وحارت عقولهم أمام فصاحته وبلاغته، ولم لا؟ لأنه كلام رب العالمين، وفَهْمُ كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجه لا تعتريه شك بأنه أعطي صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم .

والثانية: الوقوف على أسرار البلاغة والفصاحة في منشور كلام العرب ومنظومه لكي تحتذي حذوه⁵، وتنتسج على منواله⁶، وتفرق بين جيد الكلام ورديئه .

وغايته: هي تصديق النبي صلى الله عليه وسلم إذ به تعرف بلاغة القرآن الخارجة عن طوق البشر .

واضعه: فهم أرباب المعاني المتتبعون كلام البلغاء ولا يعرف بالضبط أول من ألف في علم المعاني، لكن نقل الجاحظ المعتزلي في كتابه

¹ البراعة كمال الفضل وحسن الفساحة الخارجة عن نظائرها.

² يقال لطف الشيء لطفًا ولطافة أي رِقٍّ والمقصود هنا أن معاني القرآن عظام كل من طلبها عاجز دونها وأن ألفاظه جوامع مع أن فيها إيجازًا.

³ الجزالة: الاستحكام والعظمة يقال جزل اللفظ إستحكمت قوته وعظم معناه.

⁴ النهضة: الطاقة والقوة والوثبة في سبيل التقدم الاجتماعي أو غيره. يقال: نهض للشيء: قام وتحرك إليه مسرعًا والمراد هنا ليس له قوة ووثبة وحركة إلى أن يأتوا مثل تركيب من تراكيبه.

⁵ أي لكي تسير في الكلام وتعمل مثل ذلك المنشور والمنظوم. يقال: هذا فلان حذو فلان: فعل مثل ما يفعل.

⁶ أي تصيغه وتهينه وترتبته على مثال مستقيم. والمنوال في الأصل آلة يحاك عليها الثوب.

(إعجاز القرآن) وابن قتيبة في كتابه (الشعر والشعراء) والمبرد في كتابه (الكامل) نبذا منه، وألف الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة (471هـ) فيه، وأحكم أساس هذا العلم ورتب قواعده حتى نُسب إلى وضعه، فجزاه الله عنا خير الجزاء .

واستمداده: من الكتاب الشريف والحديث النبوي وتراكيب العرب .
واسمه: علم المعاني .

وحكمه: فرض الكفاية على أهل الفهم والإدراك .
ونسبته لسائر العلوم: أنه آلة لعلوم الشريعة، بل من أعظم الآت لها .

ومسائله ثمانية: الإسناد سواء كان خبريا أو إنشائيا، وسواء كان حقيقة عقلية أو مجازا عقليا، ومسند ومسند إليه، والمعمولات كالمفاعيل والحال، والقصر، والإنشاء، والفصل والوصل وهما يعدان من باب واحد، والإيجاز، والمساواة، والإطناب، وهذه الثلاثة من باب واحد اهـ ملتقطا من (حاشيه الصاوي) ⁽¹⁾ و(جواهر البلاغة) ⁽²⁾ مع زيادة يسيرة .

(1) انظر مع تعمق نظر، ص 25- 26 مكتبة النور الإسلامية.

(2) انظر، ص 34- 36 .

ثانيا: علم البيان:

البيان لغة الكشف والإيضاح، واصطلاحا: المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير .

حد علم البيان: فهو أصول وقواعد يعرف⁽¹⁾ بها إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة مع رعاية مقتضى الأحوال، بحيث لا يؤتي بالجاز في مقام يقتضي الحقيقة ولا عكسه، فالمعنى الواحد ككرم عباس يدل عليه تارة بطريق الحقيقة بأن يقال: عباس كريم، وتارة بطريق التشبيه بأن يقال: عباس كحاتم، وتارة بطريق المجاز بأن يقال: رأيت بحرا يعطي، وأخرى بطريق الكناية بأن يقال: عباس مهزول الفصيل، ولا يخفى أن الحقيقة أوضح من غيرها، والتشبيه أوضح من الآخرين، والمجاز أوضح من الكناية .

وموضوعه: اللفظ العربي من حيث إيراد معنى الواحد به مع طرق مختلفة الوضوح.

واضعه: أبو عبيدة ابن المثنى، المتوفى سنة (211هـ).

(1) بصيغة المجهول أي يعرف من حصل تلك الأصول كيف يعبر عن المعنى الواحد بعبارات بعضها أوضح من بعض جواهر البلاغة.

ألف في علم البيان كتابا سماه (مجاز القرآن) وما زال ينمو هذا العلم شيئا فشيئا حتى وصل إلى الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن المتقدم ذكره فأحكم أساسه وشيّد بنائه ورتب قواعده، وممن ألف فيه الجاحظ وابن المعتز واضع البديع، وقدامة بن جعفر الكاتب، وأبو هلال العسكري .

واسمه: هو علم البيان .

ومسائله: المجاز، والكناية، والتشبيه، وأما بحثهم الحقيقة والتعريض في هذا الفن فلتتسيم الفائدة فتنبه اهـ⁽¹⁾. وأما باقي المبادئ فكعلم المعاني.

ثالثا: علم البديع.

البديع: لغة المخترع الموجد على غير مثال سابق .
حد علم البديع: فهو علم يعرف⁽¹⁾ به الوجوه أي الطرق التي تزيد الكلام حسنا وطلاوة أي استطرافا وتكسوه بهاء ورونقا أي صفاء بعد مطابقتها لمقتضى الحال ووضوح دلالاته .

(1) حاشية الصاوي على شرح تحفة الإخوان: ص 25-26 و جواهر البلاغة: ص 184-185

(1) بصيغة المجهول أي يعرف من حصل هذا العلم الوجوه التي تزيد الكلام حسنا إلخ .

موضوعه: الكلام العربي من حيث جعله محسنا ومستطرفا مع مطابقته لمقتضى الحال ووضوح دلالاته .

واضعه: الخليفة أبوعبد الله المعتز بن المتوكل العباسي المتوفى سنة (255هـ) ثم اقتفى أثره قدامة بن جعفر الكاتب، ثم ألف فيه كثيرون كأبي هلال العسكري وابن رشيق القيرواني وصفي الدين الحلبي ⁽¹⁾ وابن حجة الحموي، وغيرهم .

واسمه: علم البديع.

ومسائله: المحسنات المعنوية والمحسنات اللفظية اهـ ⁽¹⁾.

وأما باقي المبادئ فكعلم المعاني .

المبحث الرابع: في البسملة

يتعلق بها من فن المعاني الباحث عن مقتضى الحال خمسة مباحث:
الأول: في الباء، وأصلها كونها حرف جر أصليا، فالمختار في متعلقها أن يكون فعلا لأنه الأصل في العمل، والتمسك بالأصل أولى من إهماله مهما أمكن ولأن تعلق باسم المصاحب بدال الذات بالفعل

(1) عبد العزيز بن سرايا الطائي، له قصيدة في علم البديع عدة أبياتها مائة وأربعة عشر بيتا، توفي سنة (750هـ) أفاده بعض الفضلاء.

(1) جواهر البلاغة: ص (282-283) مع زيادة.

كثير كقوله صلى الله عليه وسلم: "باسمك ربي وضعت جنبي" خاصا، لأن المتكلم بالتسمية يظهر في قلبه ما جعلت التسمية مبدأ له ومتعلقة به، وربما يظهر المتعلق كما في الحديث المذكور، مضارعا، لأن المقام مقام فعل القراءة مثلا الملازمة لها بالبسملة الصادرة عن المتكلم في الحال مع التجدد الاستمراري، ومفيد هذا المعنى المضارع، محذوفا، للتخفيف لكثرة دوران متعلقه على ألسنة الخاصة والعامة، ولاختبار الطالب، مؤخرا، لإفادة الاهتمام باسمه تعالى، لأن المقام مقام استعانة بالله، وإفادة القصر، وهو إما قصر أفراد، ويخاطب به من يعتقد الشركة، أو قصر قلب ويخاطب به من يعتقد العكس، أو قصر تعيين ويخاطب به الشاك، فالقصر هنا يجوز أن يكون كلا من هذه الثلاثة .

الثاني: في لفظة اسم، فهو على تقدير كونه زائدا يكون ذكره للفرق بين اليمين واليمين، أوللتبرك أو للتعظيم، فيكون من قبيل الإطناب، وعلى تقدير كونه غير زائد فيكون تعريفه بالإضافة إلى لفظ الجلالة للإغناء عن التفسير أي التفصيل المتعذر إن قلنا: على عدم تناهي أسمائه تعالى، أو المتعسر إن قلنا: على كثرة الأسماء مع تناهيها،

وتكون الإضافة إضافة عام لخاص، ويكون في التركيب حينئذ إجاز قصر، وهو تكثير المعاني مع تقليل اللفظ .

الثالث في لفظ الجلالة: فاختيار لفظ الجلالة من دون سائر الأسماء لكونه أشهر في الألسن وأدور في الاستعمال أي أكثر فيه، ولكونه مستجمعا لجميع الصفات .

الرابع في الرحمن الرحيم: وتوصيف الجلالة لهما للمدح، ويقتضي الحال حينئذ القطع، فقد نصوا على أن النعوت إذا كان المقصود بها المدح فالأولى قطعها، لأن فيه أي في توصيف الجلالة لهما للمدح دلالة على تعيين النعوت بدونها، وأن الإتيان بها لمجرد المدح لكن الوارد في القرآن والسنة الإتيان، وحينئذ فيكون القطع مخالفة لمقتضى الحال ⁽¹⁾، لكن المختار التفصيل، فيقال السامع الذي لا يعلم التعيين المذكور ولا عدمه يقتضي حالة القطع، والذي يعلم التعيين يقتضي حالة الإتيان لعدم حاجته القطع، ثم إن جرينا على القطع يكون هناك الفصل، وهو ترك عطف جملة، وهي هنا جملة هو الرحمن مثلا على ما

(1) لما في الإتيان من الجري على الأصل دون القطع، إذ الأصل عدمه، وهذا الكلام من قوله لكن الوارد للدسوقي رحمه الله وعبارته: لكن لا يخفاك أن الوارد إلخ كما نقل عنه العلامة البدوي .

قبلها، وهو جملة أولف بسم الله مثلاً، مع عدم إعطاء حكم الأولى للثانية، إذ القصد من الأولى التبرك، ومن الثانية مدحه تعالى لكونه رحماناً.

الخامس في جملة البسمة: فهي خبرية الصدر، إنشائية العجز، إذ يصدق على صدرها وهو أولف مثلاً أنه خبر لصدق حد الخبر عليه، وهو ما قصد به حكاية ما في الخارج، وعلى عجزها وهو مستعينا بالله مثلاً أنه إنشاء لصدق حد الإنشاء عليه، وهو ما لم يقصد به ما ذكر، بل قصد به الإنشاء، اهـ ملخصاً⁽¹⁾.

ويتعلق بها من فن البيان الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية خمسة مباحث:

الأول: في الباء إن جرينا على كونه حرف جر أصلياً، وأصل وضع الباء الإلصاق، واستعماله في غيره مجاز، وهو أي الإلصاق حقيقي ومجازي، فالحقيقي نحو أمسكت بزيد إذا قبضت عليه أو على شيء

(1) حاشية العلامة مخلوف بن محمد البدوي المنياوي على حلية لب المصون، ص (9-10)

يجبسه كالثوب مثلاً، والمجازي نحو مررت بزید إذا مررت بمكان يقرب من مكانه، والإصاق هنا أي في البسمة الحقيقي⁽²⁾.

وقد اشتهر هنا أن الباء للاستعانة فيكون في الكلام مجاز، فإن جعلنا علاقته للإطلاق عن قيد الإصاق والتقيد بالاستعانة فهو مجاز مرسل⁽¹⁾، وإن جعلنا علاقته المشابهة بأن شبهنا الاستعانة المطلقة بالإصاق المطلق بجامع الارتباط في كل، فهو استعارة، وتقديرها شبه الاستعانة المطلقة بالإصاق المطلق بجامع الارتباط في كل، وادعي أن المشبه من أفراد المشبه به، ثم استعير المشبه به وهو الإصاق المطلق للمشبه وهو الاستعانة المطلقة فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوعية للإصاق الجزئي للاستعانة الجزئية على طريق الاستعارة المصروفة التبعية .

(2) أي لعدم الوساطة هنا؛ لأن الإصاق بين التأليف أو القراءة وبين الاسم لا فاصل فيه بينهما، وأيضاً البسمة جزء من التأليف، ولم ينظروا لكون الألفاظ غير قارة اهـ. تقارير العلامة علي بن حسين المرعي المعروف بالبولاق على حاشية الصاوي: ص (11). وبعضهم قال: والأشبه أن الإصاق هنا مجازي؛ لأن زمن التأليف بعد زمن ذكر الاسم مثلاً، إذ الألفاظ أعراض سيالة تنقضي بمجرد النطق اهـ حاشية الباجور على الرسالة السمرقندية: ص (51) دار الكتب العلمية، تحقيق إلياس قبيلان.

(1) بأن تنقل الباء من الارتباط على وجه الإصاق إلى مطلق ارتباط، ثم إن استعملت في الارتباط على وجه الاستعانة لكونه فرداً من ذلك المطلق كان مجازاً مرسلًا بمرتبة أي نقلة واحدة وهي نقلها من مطلق الإصاق إلى مطلق الارتباط. وإن نقلت من ذلك المطلق إلى الارتباط على وجه الاستعانة كان مجازاً مرسلًا بمرتبتين أي نقلتين وهما نقلها من الإصاق إلى مطلق الارتباط ونقلها من مطلق الارتباط إلى مطلق الاستعانة بالذات اهـ من حاشية الباجور على السمرقندية مع تقارير الأجهوري ص (51-52).

واعلم أن الاستعانة في الذات حقيقة وباسم الذات مجاز، فالاستعانة هنا من قبيل الثاني، فشبه مطلق ارتباط مستعان فيه باسم المستعان به بمطلق ارتباط المستعان فيه بمسمى المستعان به، وادعي أن المشبه من أفراد المشبه به، ثم استعير المشبه به للمشبه، فسرى التشبيه من الكليات إلى الجزئيات، فاستعير الباء الموضوعة للإرتباط بين المستعان فيه ومسمى المستعان به الخاصين للارتباط بين المستعان فيه وباسم المستعان به الخاصين على طريقة الاستعارة المصراحة التبعية، فهنا تُجَوِّزُ الباء عن الإلصاق الحقيقي إلى الاستعانة بالذات، ثم تجوز الباء عنها إلى الاستعانة بالاسم، فهذا هو مجاز على مجاز، وفي جوازه ومنعه خلاف، وأجازه جماعة وهو الحق ⁽¹⁾، ومنعه جماعة منهم عصام الدين إبراهيم بن محمد المتوفى 945هـ ⁽²⁾ والله أعلم.

(1) قال العلامة الباجوري في حاشيته على السمرقندية: والحق جوازه لوقوعه في القرآن الكريم قال تعالى: [ولكن لا تواعدوهن سرا] البقرة: 235، فإن أصل السر ضد الجهر نقل أولاً إلى الوطاء لكونه لا يقع غالباً إلا فيه، والعلاقة الحالية والمحلية، ثم نقل للعقد لكونه سبب الوطاء غالباً، فالعلاقة السببية والمسببية اهـ ص 53.

(2) واستدلوا على منعه بقولهم: أن فيه أخذ الشيء من غير مالكة، وحاصل منعه أن الشخص المستعير أخذ اللفظ للمعنى الثاني المجازي من المعنى الأول المجازي، وهذا لا يجوز؛ لأن الاستعارة لا تكون ولا تصح إلا من جهة من له الشيء المستعار به، وليس لفظ المستعار به للمعنى الأول المجازي، فأخذ اللفظ منه فيه أخذ شيء من غير مالكة تأمل. وأجاب المجيز بأن كل قاعدة أغلبية ولها مسائل مستثناة فإذا علمت ذلك فأعلم أن الباء إذا استعملت للاستعانة تدخل الآلة المستعان بها إستعانة حقيقية، فلذا تسمى باء الآلة الحقيقية، فإذا خلت هذه الباء في إسم من أسماء الله تعالى فلا بد من التجوز أي التنقل إلى الإستعانة بالاسم من الإستعانة بالذات القدسية، لأنها ليست بآلة فظهر أن هذه المسألة مستثناة من قاعدة المانع وهذا ما أشاره العلامة مخلوف البدوي بقوله ناقلاً عن المغنى وشبهة المانع أنه أي المجاز على المجاز أخذ للشيء من غير مالكة، واكتف المجيز باختصاص ما اهـ.

الثاني: في تعلق الباء، فإن جرينا على كون الباء حرف جر أصليا ففي حذف المتعلق مجاز بالحذف، غير الإعراب والحكم أم لا، وقيل: لا بد من تغير الإعراب والحكم، وقيل: ليس مجازا مطلقا، وعلى هذين القولين لا يكون فيه مجاز الحذف، وإن جرينا على كونها زائدة ففيه مجاز بالزيادة، لكن الحق أن المجاز على أصلية الباء وزيادتها مجاز بمعنى خلاف الأصل، لا بمعنى الكلمة، لأن مجاز الحذف والزيادة خارجان عن معنى المجاز المصطلح عليه أعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له .

الثالث: في لفظة اسم، اعلم أولا: إن إضافة اسم إلى لفظ الجلالة إن أريد بلفظ الجلالة الذات كانت حقيقية على معنى اللام، وإن أريد به أي بالاسم لفظ الجلالة كانت بيانية، فهي مجاز بالاستعارة المصروفة التبعية، لأن الإضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف، والاستعارة في الحرف تبعية فكذا ما هو بمنزلة، وتقريرها: أن تقول: شبه مطلق نسبة شيء بشيء على أن الثاني مبين للأول بمطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني معين للأول بالتعريف أو بالتخصيص بجامع مطلق التعلق في كل، وادعي أن المشبة من أفراد المشبه به، ثم استعير مطلق المشبه به

لمطلق المشبه، فسرى التشبيه من الكليات إلى الجزئيات، واستعيرت صورة الإضافة الموضوعية للنسبة الجزئية المفيدة بالتعيين لنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعار التصريحية التبعية، ويحتمل أن لفظة اسم زائدة بناء على أن الأصل (بالله) فزيد فرقا بين اليمين واليمين، فيكون مجازا بالزيادة .

الرابع في لفظة الجلالة: الاسم الكريم حقيقة وهو علم على الذات الواجب الوجود، قال العلامة الصاوي: قد اختلف في الأعلام فقليل لا توصف بالحقيقة والمجاز، لأنهما لا بد فيهما من الوضع المعتد به، وهو وضع اللغة، والأعلام لا تختص لغة بعينها ⁽¹⁾.

قال شيخنا الأمير - شمس الدين المالكي المتوفى سنة (1232هـ):
- وقد يقال: إن وضع العلم أقوى من قيد اصطلاح التخاطب الذي اعتبروه في الحقيقة أي في تعريفها، فالأعلام توصف بالحقيقة دون المجاز لأنها استعمال الشيء بما وضع له في اصطلاح التخاطب على أنه يستثنى أسماء الله تعالى، ثم قال الصاوي: فتحصل مما قاله شيخنا

(1) عزى هذا القول مخلوف البدوي للسيوطي فقال: وقال في (الاتقان): الأعلام واسطة بين الحقيقة والمجاز اهـ ثم اعترض عليه انظر حاشيته: ص 11 وتبعه أي السيوطي العلامة الأمير في أحد تعليقاته اهـ تقريرات الأجهوري على حاشية البيجوري: ص(56).

رحمه الله تعالى: أن الأعلام كلها من باب الحقيقة لا المجاز، ولا خارجة عنهما اهـ .

ولا مانع من استثناء أسمائه تعالى من باب الاختلاف، وتخصيصها بمزايا كما جعلوا تعريف علميته فوق الضمير، وأراد باصطلاح التخاطب كل اصطلاح حدث على اللغة الأصلية كاصطلاح البيان وباقي الفنون الحادثة بعد اللغة .

الخامس في الرحمن الرحيم: وهما مشتقتان من الرحمة، وحقيقتها مستحيلة على الله تعالى لأنها رقة في القلب وانعطاف⁽¹⁾ تقتضي التفضل والإحسان فيراد منها لازمها، وهو التفضل والإحسان اللذان اقتضتهما، فهذا مجاز مرسل من إطلاق السبب على المسبب، وذكر بعضهم في الكلام استعارة تمثيلية⁽²⁾ ، فيرد عليه أن إطلاق الحال على الله لم يرد به إذن، وأن الرحمن لم يستعمل في غيره تعالى.

وأما قول الشاعر في حق مسيلمة الكذاب:

(1) أي شفقة ورحمة فيه.
(2) وتقريرها على ما ذكر هذا البعض وهو حفيد السعد - أحمد بن يحيى التفتازاني شيخ الإسلام كان قاضي هراة مدة ثلاثين عاما - أن تقول: شبه حال المولى مع خلقه بدلائل النعم ودقائقها بحال ملك مع رعيته، واستعير أن الهيئة الدالة على المشبه به للمشبه اهـ (حاشية الصاوي) والمراد بالحال هنا الهيئة لأن الاستعارة التمثيلية لا تكون إلا في المركب.

وأنت غيث الورى لازلت رحمانا

وقول بني حنيفة فيه: رحمان اليمانة - فهو من تعنتهم في كفرهم كما قاله الزمخشري: أي أن هذا الاستعمال غير صحيح، دعاهم إليه لجاحهم في كفرهم بزعمهم نبوة مسيلمة الكذاب دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم اهـ ملتقطاً⁽¹⁾.

(تنبيه) مسيلمة بضم الميم وفتح السين وكسر اللام، قالوا: من فتح لام المسيلمة فهو أكذب منه، أفاده بعض الفضلاء . ويتعلق بها من فن البديع المتعلق بوجوه أي بطرق تحسين الكلام أربع مباحث:

الأول: أن متعلق الباء إن اعتبر كونه أمراً أي فعل أمرٍ يمكن كونه من قبيل التجريد على تقدير الخطاب من المتكلم لنفسه كأنه جرد من نفسه شخصاً وخاطبه ويقول: له استعن بسم الله الرحمن الرحيم.

الثاني: الاسم على تقدير كون أصله (واسم) فيه الإبدال الذي هو إقامة بعض الحروف مقام بعض، فإن الباء قام مقام الواو .

(1) حاشية الصاوي على شرح تحفة الإخوان، ص (9-13) و حاشية مخلوف البدوي، ص (10-11) و (شرح المحلي على جمع الحوامع).

الثالث: الرحمن الرحيم فيهما توريه، ويقال: إيهام أيضا، وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويقصد البعيد اعتمادا على قرينة خفية له، فمعناها الأصلي رقة القلب وهو معنى قريب بالنسبة إلى اللغة وهو غير مراد، ومعناها البعيد الإنعام وهو المراد بقرينة استحالة القريب عن الله تعالى .

الرابع: في جملة البسمة القول بالموجب، ويقال: المذهب الكلامي، وهو أن يساق المعنى بدليله، وبيانه هنا أن جملة البسمة في قوة قولنا: لا أبتدئ أو لا أولف إلا باسم الله لأنه الرحمن الرحيم، وفيها أيضا الاستخدام بناء على أن المراد من اسم الجلالة اللفظ، وفي الرحمن ضمير يعود على الله باعتبار الذات، وفيها الالتفات بناء على مذهب السكاكي من الاكتفاء بمجرد مخالفة مقتضى الظاهر وعدم اشتراط التعبير بطريق آخر، لأن مقتضى الظاهر في التوجه إليه تعالى الخطاب بأن يقال: باسمك اللهم، وفيها الإدماج، وهو أن يضمن الكلام المسوق لغرض غرضا آخر، وبيانه هنا أن الغرض الأصلي من البسمة التبرك والاستعانة باسمه تعالى، فبعد أن ذكر هذا الغرض منها أدمج فيها الشاء على الله تعالى بكونه رحمانا رحيمًا.

وأما لفظ الجلالة لعله لم يوجد شيء يتعلق به لذاته من هذه الجهة
 أي من جهة فن البديع، اهـ⁽¹⁾ فله الحمد والشكر على إتمامه.

(1) حاشية الشيخ مخلوف البدوي، ص12 .